الجمهورية العربية المتحدة

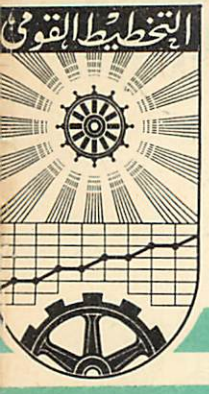

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٥٨٩

طرق تقدير الواردات والصادرات واعداد ميزانية للنقد الاجنبى ضمن اطـــار خطة التنمية الاقتصاديـــة

(جـزء ثـــان)

الدكتور موريس مكـرم اللـــه

يونيـة ١٩٦٥

القاهـرة

مقدمـــــــة

للتعرف على اهمية قطاع العالم الخارجى داخل الاقتصاد القومى والدور الـــذى يلعبه ، يستدعى الامر الاشارة السريعة الى المحاسبة القوميـــة .

تقسم المحاسبة القومية الاقتصاد القومى الى اربع قطاعات رئيسية وهى :ـ

١ ـ قطاع العائلات .
٢ ـ قطاع الاعمـــال .
٣ ـ قطاع الادارات .
٤ ـ قطاع العالم الخارجى .

وجدير بالذكر ان مثل هذا التقسيم لايعنى على الاطلاق ان العمليـــــات الاقتصادية التى تجرى داخل احدى هذه القطاعات تتم مستقلة ودون ارتبـــــاط بالعمليات الاقتصادية التى تجرى داخل القطاعات الاخرى . وانما الهدف من هـــذا التقسيم هو تبسيط عرض العمليات الاقتصادية التى تجريها مختلف الوحدات الاقتصادية فى شكل حسابات مختلفة لكل من هذه القطاعات ، يتضمن كل منها انواع معينـــة من التدفقات ، سواء كانت فى شكل موارد او استخدامات . ويساعد الربط مابـــين التدفقات التى تتضمنها الحسابات المختلفة لكل من هذه القطاعات على توضيح وتحليل مختلف العلاقات والروابط ما بين مختلف اجزاء الاقتصاد القومى .

ومن هذا نستطيع القول ان قطاع العالم الخارجى ماهو الا جزء من الاقتصـــاد القومى ، وتوضح التدفقات التى تدرج ضمن حساباته ، ماهية العلاقات والروابط مابين البلاد الاجنبية من جانب ، والنشاط الاقتصادى داخل حدود البلاد موضـــــع الدراسة ، من جانب آخـــر .

ولما كان الاخذ باسلوب التخطيط الشامل للاقتصاد القومى ، يعنى تغطيـــــة مختلف القطاعات الاقتصادية التى يتكون منها ، وتعبئة مختلف الموارد المتوفرة داخـــل هذه القطاعات وتوجيهها الوجهة السليمة لتحقيق الاهداف النهائية الموضوعة ،لهـذا فان تخطيط قطاع العالم الخارجى لايمكن ان يتم منفردا عن القطاعات الاخرى ، ولذلـك فانه لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند وضع خطة هذا القطاع الاهداف الموضوعة للاقتصـاد القومى بأكمله هذا فضلا عن أنه من الضرورى الربط والتنسيق مابين الاهداف المحـددة لـه ، والاهداف المحددة للقطاعات الاخرى ، لمنع كل انواع التعارض أو التضارب ، وحتى يمكن تحقيق الاهداف العامة المحددة للاقتصاد القومى .

واود أن اشير ايضا الى أن عملية التخطيط عملية مستمرة بمعنى أن تحديـــد الاهداف لايعنى الالتزام بها التزاما لايمكن الحياد عنـه . بل يجب أن نعلـــم أن تطور الظروف الاقتصادية من فترة لاخرى ، يتطلب من المخطط اعادة النظـــر فى الاهداف المحددة ، وكذلك الوسائل التى يلجأ اليها للوصول الى هذه الاهداف ولهذا فانه يمكن القول أن العملية التخطيطية عملية تطبيقية اصلا . ومما اود ايضـــا التنويه بـه أن التسلح بالافكار النظرية عند القيام بها مفيد للغاية ولكن فى الوقـت نفسه يجب علينا أن لانبالغ فى اهمية الافكار النظرية حيث انها لاتمثل فى الواقـــع الا ادوات تحليلية تساعد المخطط فى عملـه .

ولهذا سوف اقتصر خلال هذه الدراسة على عرض بعض ماحصلت عليه من خـبرة خلال عملى فى ميدان تخطيط التجارة الخارجية ، محاولا ابراز كيفية استخدام بعـض الافكار النظرية كادوات للتخطيط . ولهذا لن اتعرض كثيرا للنظرية الاقتصادية فـــى مجال التجارة الخارجية لاسباب عدة :

على السلع المستوردة التى قد تؤثر على المخزون السلعى .

وقياس وتكوين رأس المال الثابت قد يكون اما اجماليا او صافيا ، ويكون اجماليا فى حالة عدم استبعاد الاهتلاك وصافيا فى حالة استبعاد الاهتلاك .

سوف نأخذ حاليا بفكرة تكوين رأس المال الثابت الاجمالى لاسباب عده . وتتلخص هذه الاسباب فى صعوبة حساب الاهتلاك ،خاصة فيما لواخذنا فى الحسبان تعريف المحاسبة القومية للاهتلاك ، هذا فضلا عن عدم امكان الفصل ما بين السلع الرأسمالية المستوردة التى تخصص لاضافة طاقات انتاجية جديدة ،وتلك التى تستخدم لمقابلة الاهتلاك .

وجدير بالذكر ان الاخذ بالمفهوم الاجمالى تشوبه بعض العيوب ،نظرا للاختلاف ما بين نوع الطلب على السلع الرأسمالية الاجنبية المصدر،الذى يترتب على الاستثمارات الصافية اى لاضافة طاقات انتاجية جديدة ، وذلك الذى ينشأ اساسا بغرض الاحلال ومقابلة الاهتلاك ، ولكن ما يدعونا الى الاخذ بالمفهوم الاجمالى الصعوبات العملية السابق الاشارة اليها .

الواردات من السلع الرأسمالية :

نبدأ بالقول بان الاختيار ما بين بيانات مصلحة الجمارك وادارة الرقابة على النقد غير موجودة على الاطلاق ، ويرجع ذلك الى انه لا سبيل امامنا الا الاخذ ببيانات مصلحة الجمارك ، نظرا لما تتضمنه من تفصيلات ، تمكن من قياس الواردات من السلع الرأسمالية .

وكذلك لتحقيق التناسق ما بين مفهومنا للواردات من السلع الرأسمالية ومفهومنا للاستثمار ،لا تتضمن الاولى اية خدمات مستوردة لتنفيذ الاستثمارات فى رأس المال الثابت .

وجدير بالذكر ان قياس الواردات من السلع الرأسمالية ،استنادا الى بيانات التجارة الخارجية لمصلحة الجمارك ليس بالسهولة واليسر . ويرجع ذلك الى ان التقسيم المستخدم لتبويب السلع المستوردة عادة ما يخدم الاغراض المالية وليست الاقتصادية. ولذلك قد يستدعى الامر الى اتخاذ بعض القرارات التحكمية بالنسبة لتوزيع بعض السلع المستوردة ما بين الاستخدامات المختلفة. ومن امثله ذلك كيفية توزيع سيارات الركوب ما بين استخداماتها المختلفة (استهلاكية فى بعض الحالات ،رأسمالية فى حالات أخرى) . وكذلك هناك الكثير من البنود المدمجه والتى تحتوى على سلع عديدة تختلف فيما بينها من حيث استخداماتها النهائية ،واخيرا فانه قد يصعب التعرف على الغرض النهائى من استيراد بعض السلع الرأسمالية اذ ان بعضها قد يستخدم فى اغراض عسكرية وبذلك لا يجب ادراجها ضمن السلع الرأسمالية.

ومن الصعوبات العملية التى يمكن ان نشير اليها ، وان كانت اقل اهمية من الصعوبات السابق الاشارة اليها ، التسميات المستخدمة عادة فى نشرات التجارة الخارجية اذ ان بعضها عبارة عن تعبيرات فنية او هندسية ،يصعب على الاقتصادى التعرف على معناها ومدلولها . ولهذا كثيرا ما يحتاج الاحصائى والاقتصادى الى الالتجاء الى الفنى للتعرف على الاستخدامات المختلفة لمثل هذه السلع .

طرق التقدير المختلفة :

هناك طريقتين ،الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة . وتكمل احداهما الاخرى ، أى ان استخدام احداهما لايلغى استخدام الاخرى .

- الطريقة المباشرة وتتلخص فى ان يقوم المشرفين والمسئولين عن دراسة المشروعات وتنفيذها ، التى تدخل ضمن الخطة أو برامج التنمية ، بتسجيل السلع الرأسمالية ، التى يحتاج اليها تنفيذ المشروع فى استمارة تسجيل المشروعات التى تعدها الهيئة المركزية للتخطيط وذلك مع توضيح وبيان السلع الرأسمالية التى لاتتوفر محليا ويحتاج الامر الى استيرادها من الخارج .

ولكن قد نتساءل هل من الممكن للفنيين بجهات التنفيذ المختلفة ان يتعرفوا على السلع الرأسمالية اللازم استيرادها ؟ الا يعنى ذلك انهم على علم بمصدر السلع التى يستخدمونها لتنفيذ المشروع المحلى منها والاجنبى ؟ .

يبدو لاول وهلة ان الاجابة بالنفى نظرا لان هؤلاء الفنيين لايهتموا الا بالحصول على السلع اللازمة دون التعرف على مصدرها . ولكن هناك من الظروف الخاصة بالبلاد النامية التى تجعل من السهل عليهم التعرف على مصدر السلع . واهم هذه الظروف هو انه غالبا ما لا تملك البلاد النامية الا عددا محدودا من الصناعات الثقيلة التى تنتج السلع الرأسمالية ،وان الجزء الغالب من هذه السلع يستورد من الخارج . ولهذا فانه من السهل على الفنيين التعرف على السلع المنتجة محليا والتى تستورد من الخارج

ولكن بالرغم من هذا فان هناك بعض العيوب التى تشوب هذه الطريقة للتقدير . الاول : وهو قلة عدد الفنيين بالبلاد النامية مما ينتج عنه فى بعض الاحيان الى عدم وجود دراسات تفصيلية ودقيقة للمشروعات التى تدخل فى الخطة وبالتالى صعوبة التعرف على الاحتياجات الفعلية من السلع الرأسمالية . الثانى : وهو انه عادة ما يمثل القطاع الخاص غير المنظم جزءا هاما من النشاط الاقتصادى داخل البلاد ،وعادة ما لايتوفر عن هذا القطاع معلومات كافية للتعرف على احتياجاته من السلع الرأسمالية ،سواء المحلى منها او الاجنبى الثالث : وهو انه وان كان من الممكن التعرف على الاحتياجات من السلع الرأسمالية ،المحلى منها والمستورد ، الا انه نظرا لتنوع السلع الرأسمالية وعدم تماثلها واختلاف اسعارها من سوق الى سوق ، قد يجعل من تقدير الواردات على اساس قيمى ،عملية بالغة الصعوبة .

- الطريقة غير المباشرة : وتتلخص فى تقدير الواردات اللازمة من السلع الرأسمالية على اساس علاقة بسيطة وثابته غير متغيرة ما بين اجمالى قيمة الواردات من السلع الرأسمالية واجمالى الاستثمارات فى رأس المال الثابت ،خلال فترة من الزمن ... وهذه الطريقة مستمده اساسا من فكرة معامل رأس المال . وهى عبارة عن استخدام

المعامل الذى نحصل عليه بقسمة اجمالى قيمة الواردات من السلع الرأسمالية على اجمالى الاستثمار فى رأس المال الثابت، لمعرفة الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ برنامج استثمارى معين ومحدد فى خطة وبرامج التنمية .

ومن الواضح انه من المفضل استخراج هذا المعامل من البيانات الاحصائية المتوفرة عن فترة طويلة نسبيا ، تسبق مباشرة فترة الخطة او برنامج التنمية . ومما يخفف من عيوب استخدام هذه الطريقة ، والتى تنشأ اساسا من افتراض ثبات العلاقة ما بين الواردات من السلع الرأسمالية والاستثمارات فى رأس المال الثابت ، عدم وجود صناعات ثقيلة على نطاق واسع فى البلاد النامية ، فضلا عن عدم احتمال حدوث توسع سريع وكبير فى هذا الميدان خلال فترة الخطة او برنامج التنمية .

ويمكن تطبيق هذه الطريقة سواء على مستوى الاقتصاد باكمله ، او على مستوى القطاعات الاقتصادية . ومما لاشك فيه ان استخدام هذه الطريقة على مستوى القطاعات افضل من استخدامها على مستوى الاقتصاد القومى باكمله ، نظرا لاحتمال توزيع الاستثمارات الجديدة على القطاعات المختلفة توزيعا يختلف عما كان عليه الحال فى الماضى ، مما يجعل النسبة الاجمالية لا تمثل واقع الامور خلال فترة الخطة او برنامج التنمية .

وقد يعترض المخطط بعض الصعوبات فى حساب هذا المعامل بالنسبة لبعض القطاعات ونقصد بذلك القطاعات التى كان انتاجها فى الماضى يمثل نسبة ضئيلة من الانتاج القومى ، والتى تهدف الخطة الى التوسع فيها توسعا سريعا . ففى هذه الحالة قد تكون البيانات المتوفرة عنها بالنسبة للواردات والاستثمارات فى الماضى غير ممثلة او لا تصلح اساسا لحساب هذا المعامل . ولكن يمكن التغلب على مثل هذه الصعوبات بالالتجاء الى الفنيين لاجراء التقديرات اللازمة عن الواردات من السلع الرأسمالية ، لتنفيذ الاستثمارات المقررة لهذه القطاعات .

واخيرا فانه مما تجدد الاشارة اليه ، انه حتى بالنسبة للقطاعات التى تتوفر عنها بيانات تفصيلية الى حد ما ، فيما يتعلق بالواردات من السلع الرأسمالية والاستثمارات يقابل حساب

المعامل لكل من هذه القطاعات صعوبات عملية ترجع الى التقسيم المتبع في تبويب السلع المستوردة ، ولقد سبق ان تعرضنا فيما سبق الى هذا النوع من الصعوبات ، ولهذا كثيرا ما يضطر المسئول عن حساب هذا المعامل الى اتخاذ بعض القرارات التحكمية . ومما لاشك فيه ان صعوبة حساب المعامل تزداد كلما كان تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات اكثر تفضيلا . ولهذا فان من المفضل كلما امكن استخدام الطريقة الاولى ، بالرغم مما يشوبها من عيوب وعدم الالتجاء الى الطريقة الثانية الا فى الحالة التى يتعذر فيها استخدام الطريقة الاولى .

ب ـ الاستهلاك المحلى والواردات من السلع الاستهلاكية :

ان تقدير الاستهلاك المحلى من السلع والخدمات ، يعتبر من اصعب العمليات التخطيطية ، نظرا لتنوع العناصر المكونة له وكبر عدد العوامل التى تؤثر عليه . ولذلك فان محاولة ربط الاستهلاك المحلى بالواردات من السلع الاستهلاكية ، محفوفة دائما بالخطر ، ولهذا تحتاج دائما الى قدر اكبر من العناية والدقة والتفصيل ، بل واعادة النظر فيها من ان لآخر . ومن ثم فان ما سوف نعرض له فيما بعد ، لا يمثل الا محاولة اولية لتبيان الطرق التى قد نسلكها فى تقدير الواردات من السلع الاستهلاكية . وكالعادة سوف نبدأ بتحديد المفاهيم للمجاميع الفرعية التى سوف نأخذها فى الاعتبار ، على ان يلى ذلك عرض لطرق التقدير المختلفة .

الاستهلاك النهائى المحلى :

يمثل الاستهلاك النهائى فى المحاسبة القومية ظاهرة انتقاء وجود وهلاك السلع أو الخدمات عن طريق استخدامها . كما انها تفرق ايضا مابين الاستهلاك الانتاجى والاستهلاك غير الانتاجى . وهناك شبه اتفاق عام على ادراج السلع التى يستخدمها قطاع المشروعات ضمن الاستهلاك الانتاجى ، والسلع التى يستخدمها قطاع العائلات وقطاع الادارات ضمن الاستهلاك غير الانتاجى ، مع بعض الاستثناءات .

ومما هو جدير بالذكر ان السلع التى يستخدمها قطاع الادارات فى الانشاءات الثابتة والتجهيزات الادارية ، تدخل ضمن الاستثمارات وليس الاستهلاك غير الانتاجى .

ومما يجدر الاشارة اليه ايضا أن جميع السلع المعمرة التى يستخدمها القطاع العائلى تدخل ضمن الاستهلاك غير الانتاجى ، وليس ضمن الاستثمارات . وكذلك الحال بالنسبة لجميع السلع التى تستخدم فى الاغراض العسكرية .

ومما سبق قد يبدو من السهل تقدير حجم الاستهلاك غير الانتاجى لقطاع العائلات وقطاع الادارات ، خاصة فيما لو اخذنا فى الاعتبار أن خطة أو برنامج التنمية يحدد عادة الزيادة المتوقعة فى الناتج المحلى الاجمالى ، وكذلك حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة .

ولكن فى الواقع ليس الامر بمثل هذه البساطة . ولتوضيح الصعوبات التى تقابلنا لتقدير حجم الاستهلاك النهائى علينا أن نعرض المتطابقة التى تتضمن هذه العناصر وهى :—

الناتج المحلى الاجمالى = الاستهلاك النهائى + اجمالى الاستثمارات المحلية + الصادرات — الواردات .

ومن هذه المتطابقة يتبين لنا ان تقدير الاستهلاك يحتاج الى وجود تقديرات سابقة للعناصر الاخرى المكونة لها . ولكن كل ما لدينا من تقديرات ينصب اساسا على الناتج المحلى الاجمالى واجمالى الاستثمارات فى رأس المال الثابت . وحتى على فرض وجود تقديرات عن اجمالى الاستثمارات المحلية ، فانه لا يزال علينا ان نقوم باعداد تقديرات عن الصادرات والواردات . وبفرض امكان تقدير الصادرات بشكل منفصل عن باقى عناصر الاقتصاد القومى ، نظرا لانها تعتمد اساسا على العالم الخارجى ، الا انه لا زالت الواردات تمثل عنصرا مجهولا . ومن الواضح اننا حتى الان ، لازلنا بعيدين عن امكان تقدير اجمالى الواردات . ولهذا نجد انفسنا فى النهاية امام حلقة مفرغة : نحن نبحث عن تقدير الاستهلاك حتى نستطيع القيام بتقدير الواردات من السلع الاستهلاكية ، فى حين انه لتقدير الاستهلاك لا بد من وجود تقدير لاجمالى الواردات .

أما رؤوس الاموال العامة والدولية فانها تقرض حاليا الى الحكومات مباشرة وفى الغالب دون تحديد دقيق للمجالات التى تستخدم فيها هذه القروض وحتى فى حالة ما اذا خصصت لمشروعات معينة ، ففى الغالب تكون مساهمة الحكومات الوطنية فى انشاء هذه المشروعات اكبر بكثير من القروض التى حصلت عليها من الحكومات الاجنبية . ولهذا غالبا ما توجهها الحكومات الوطنية الى المشروعات التى تخدم عمليات التنمية الاقتصادية بصفة عامة ودون الاخذ فى الاعتبار اساسا (كما كان عليه الحال فى الماضى بالنسبة لرؤوس الاموال الخاصة) مصالح البلاد المانحة للقروض .

ولكل هذا يمكن القول بأن انواع وطبيعة حركات رؤوس الاموال طويلة الاجل فى عالمنا الحاضر تختلف كثيرا عما كانت عليه فى الماضى ، كما وأن دورها فى عمليات التنمية الاقتصادية اصبح اكثر اهمية وفائدة .

٣ ـ حركات السلع :

نبدأ باستبعاد بعض السلع التى لايمكن ان تكون محل للتبادل الدولى نظرا لطبيعتها وصفاتها الذاتية مثل المنازل . أما بالنسبة للسلع التى تدخل فى التبادل الدولى فهى من نوعين :ـ

ـ السلع المتجانسة النوع مثال القطن والكاكاو والذهب والحديد والبترول ... الخ من السلع القابلة للتوصيف والتصنيف الدقيق وهذه السلع غالبا ما تتداول فى الاسواق الدولية ، ولذلك فان اسعارها تتقارب تقاربا كبيرا . ولكن علينا أن نذكر دائما أن تقارب الثمن لايعنى وحدته ، اذ يجب علينا أن ندخل فى اعتبارنا الفروق التى يمكن أن تنشأ عن نفقات النقل والتأمين وكذلك الرسوم الجمركية .

- السلع المتقاربة ولكنها تختلف لصفات حقيقية أو وهمية ، كما انها لاتخضع بسهولة للتوصيف والتصنيف ، ومن أمثلة ذلك الآلات والماكينات والسيارات والمعدات ... الخ وهذه السلع قد تختلف اسعارها من سوق الى سوق ، وكذلك فى نفس السوق الواحدة .

البيانات الاحصائية الخاصة بحركات السلع :

وجدير بالذكر أنه فى اغلب بلاد العالم تتوفر بيانات احصائية تفصيلية عن تفصيلية عن حركات السلع وأن كانت تختلف من حيث دقتها وشمولها . ويرجع ذلك اساسا الى اعتماد الكثير من حكومات العالم ، من حيث مواردها المالية ، على ما تحصله على حركات السلع من رسوم جمركية ، وذلك بالاضافة الى السهولة النسبية لاخضاع حركات السلع التى تعبر الحدود الوطنية ، للرقابة الدقيقة وعادة ما تنشر مثل هذه البيانات التفصيلية فى نشرات احصائية دورية .

الا أنه مما يجب الاشارة اليه وجود مصدر احصائى آخر لحركات السلع فى ميزان المدفوعات ، حيث تتضمن العمليات الجارية بندين : المدفوعات عن الواردات ، حصيلة الصادرات . ولكن مما تجدر ملاحظته فى هذا الشأن وجود اختلاف مابين احصائيات التجارة الخارجية طبقا لبيانات مصلحة الجمارك (نشرة التجارة الخارجية) واحصاءات الرقابة على النقد (أى ارقام ميزان المدفوعات) فيما يتعلق بقيمة الصادرات والواردات ويمكن ارجاع هذا الاختلاف الى ثلاثة عوامل رئيسية وهى :

- الاختلاف من حيث الشمول اذ أن احصاءات الرقابة على النقد لاتتضمن الا العمليات التى تتطلب تحويلات نقدية من والى الخارج ولهذا فانها تهمل اية عمليات أخرى وذلك فى حين احصاءات الجمارك تشتمل على جميع السلع المصدرة والمستوردة التى تمر بالحواجز الجمركية سواء ترتب على دخولها أو خروجها تحويلات الى أو من الخارج . ولكن فى الوقت نفسه لايشمل احيانا قيمة بعض الواردات لاسباب خاصة .

- الاختلاف من حيث التقويم اذ أن احصائيات الجمارك تسجل قيمة الواردات CIF وقيمة الصادرات FOB في حين ان احصاءات الرقابة على النقد لا تلتزم بهذه الطرق على الدوام ٠ وبالاضافة الى هذا فان تقدير قيمة الواردات او الصادرات بمعرفة مصلحة الجمارك ، والذى يهدف اساسا الى تقدير الرسوم الجمركية قد تختلف عن القيمة التى تسجلها احصاءات الرقابة على النقد اذ أن هذه الاخيرة تلتزم بالقيمة المسجلة على الاستمارات الخاصة بها ٠

- الاختلاف من حيث التوقيت اذ أن ارقام الجمارك تسجل حركة الصادرات والواردات وقت عبور الحدود وعلى وجه التحديد عند تسوية الاجراءات الجمركية فى حين أن احصاءات مراقبة النقد توضح حصيلة الصادرات المدفوعة فعلا أو المدفوعات عن الواردات الفعلية ، خلال فترة معينة بصرف النظر عن حركة السلع نفسها ٠ وفى اغلب الاحيان يختلف وقت الدفع عن وقت مرور السلع بالجمارك ٠

ولكن يلاحظ أنه وان كان هناك اختلاف مابين ارقام الجمارك وارقام الرقابة على النقد ، الخاصة بفترة السنة على وجه التحديد ، الا أنه فى الواقع يختفى تقريبا هذا الاختلاف اذا ما أخذنا فترة طويلة نسبيا (عشر سنوات مثلا) ٠

وسوف نرى فيما بعد ما تسببه مثل هذه الاختلافات من متاعب للمخطط وما تمليه عليه من حلول ، تختلف بحسب الموضوع محل الدراسة ٠

تقسيمات التجارة الخارجية :

ومما تجدر الاشارة اليه ايضا أن جميع هذه الاحصاءات المتعلقة بحركات السلع تعد وتعرض طبقا لتقسيمات معينة ، تهدف اساسا الى تبويب السلع التى تدخل فى التجارة الخارجية تبعا لمعايير معينة ٠ ومن المعروف ان كل تقسيم يهدف الى خدمة غرض معين ٠ ومن هذه التقسيمات مايهدف اساسا الى خدمة اغراض مالية بحته ، ومنها مايهدف

الى اغراض اقتصادية . وكذلك منها مايهدف الى خدمة غرض واحد ، ومنهـــــا ما يهدف الى خدمة عدة اغراض فى الوقت نفســـه .

ومما لاشك فيه أن ما يهم المخطط ان تساعده مثل هذه التقسيمات فى اعـــداد دراسات مختلفة ومتعددة . ولما كان من الصعب أن يخدم تقسيم واحد اغراض عديـــده فى الوقت نفسه ، لذلك كثيرا مايلجأ الى استخدام البيانات المتوفرة لخدمة غرض معين ، فى اعداد تقسيمات جديده لخدمة اغراض أخرى . ومما لاشك فيه أنه يلاقى صعوبـــات كبيرة فى هذا الشأن ويضطر فى بعض الاحيان الى اللجوء الى بعض الحلول التقريبية .

وفيما لو تركنا مثلا التقسيم التى يخدم الاغراض المالية البحتة ، وانتقلنا الـــى التقسيمات التى تخدم الاغراض الاقتصادية ، لتبين لنا أن من أهم التقسيمات التى يرغـــب المخطط فى الحصول عليها تلك التى تبوب السلع تبعا للقطاع المنتج ، وبحسب درجـة تصنيعها ، وتبعا لاستخداماتها المختلفة ، وهذا المثال يبين لنا صعوبة توفـــير مثل هذه البيانات فى تقسيم واحد ، الا فى حالة ما اذا أمكن الحصول على بيانـــات تتضمن أكبر قدر ممكن من التفصيل . ومن الواضح أن توفير مثل هذه التفصيلات الجزئية يلقى عبئا كبيرا على الاحصائى ، قد يفوق كثيرا الفائدة المرجوة من الحصول عليها .

ولكل هذا كثيرا مالا يجد المخطط كل التفصيلات والبيانات الاحصائية اللازمـــة لعمله ، وعليه فى كثير من الاحيان أن يلجأ الى حلول تتضمن قدرا من التحكـــم والتقريب وأن كانت تتصف بكونها عمليـــة .

أسباب الحركات السلعيـة :

ويمكن تلخيصها فيما يلى :

- تكملة الانتاج القومى : اذ أن هناك الكثير من السلع التى لا تنتج داخـل البلاد ، والتى يحتاج اليها الاقتصاد القومى ، سواء لاشباع اغراض استهلاكية أو اغراض انتاجية . ولهذا لابد من الحصول عليها من البلاد الاخـــرى .

ومن أمثلة ذلك الالات والمعدات الثقيلة التى لا تنتجها البلاد النامية ، وتحتاج الى استيرادها من البلاد الصناعية المتقدمة .

- التقسيم الدولى للانتاج : هناك من السلع مايمكن انتاجه داخل البلاد ولكن بنفقات مرتفعة أو بحجم لايكفى حاجة الاستهلاك المحلى ولهذا يحتاج الامر الى استيرادها من الخارج . كما أن هناك من السلع ما يمكن انتاجه بنفقة اقل من الخارج ولكنه يفضل تخصيص الموارد المتاحة لانتاج سلع اخرى يكون فيها للاقتصاد القومى ميزة نسبية أكبر من تلك التى يتمتع بها فى انتاج السلعة الاولى ويمكن ارجاع وجود ظاهرة التقسيم الدولى للانتاج الى اسباب عدة : مناخية ، مدى توفر الموارد الانتاجية ، مدى توفر القوى العاملة ونوعها ، ضيق أو سعة السوق ، مدى توفر رأس المال .

ومن الواضح أن الاختلاف فى نسبة عناصر الانتاج الاساسية الموجودة فى الاقتصاد القومى ، يؤدى الى ظاهرة طبيعية هى ميل كل منطقة الى التخصص فى انتاج السلع التى تشتمل على عنصر الانتاج المتوفر لديها وتستورد فى مقابل ذلك السلع المشتمله على عنصر الانتاج النادر فيها .

- اسباب تاريخية : فى الواقع أن الاسباب التاريخية رغم كونها اسباب غير اقتصادية ، الا انها لعبت دورا هاما فى حركات السلع ، أذ أن المتتبع للتاريخ الاقتصادى فى مجال التجارة الخارجية يستطيع أن يتبين بوضوح أن قيام صناعة جديدة معينة فى بلد ما قد يكون على أساس اعتبارات اقتصادية بحته . ولكن مع مرور الزمن ، ورغم ظهور مثل هذه الاعتبارات الاقتصادية البحتة فى بلاد أخرى ، يظل هذا البلد محافظا على تخصصه وتقدمه فى مجال هذه الصناعة وفى مجال تصدير منتجاتها لفترة طويلة من الزمن . ومن امثلة ذلك صناعة الغزل والنسيج فى انجلترا .

وكذلك فى بعض الاحيان ما تلجأ البلاد المتقدمة فى مضمار الصناعة ، الى الاتفاق فيما بينها للمحافظة على الاحتكار التى تتمتع به فى بعض مجالات الانتاج السلعى والتجارة الدولية ، والعمل على عدم ظهور منافسين جدد لهم . والامثلة كثيرة وعديده فى هذا الخصوص ولا تحتاج الى ايضاح وتفصيل .

" ويعنى هذا ان التيارات التجارية الدولية مبنية على مصالح وحقوق مكتسبة ، لا فقط على نسب من الموارد الطبيعية والانتاجية ، وصاحب المصلحة يحاول مهما تغيرت الظروف التى تستند اليها مصلحته أن يدافع عن نفسه بشتى الطرق ليحتفظ بالتجارة الدولية فى مجاريها التقليدية " .

٤ ـ طرق قياس أهمية التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى :

هناك مقاييس كثيرة تستخدم للتعرف على أهمية التجارة الخارجية فى الاقتصاد القومى ومقارنتها بأهميتها فى البلاد الاخرى ، ومن أهمها مايأتى :ـ

١ ـ نسبة التجارة الى مساحة الدولة ، ويتم ذلك بطريق قسمة مجموع حجم التجارة الخارجية على مساحة الدولة ، لكى نستخرج نصيب كل كيلو متر مربع من قيمة المبادلات الخارجية ، وكلما زاد نصيب الكيلو متر المربع كلما زادت اهمية التجارة الخارجية .

ويستند هذا المقياس الى أن مدى اتساع المساحة الجغرافية لدولة ما يحدد فى الوقت نفسه وفرة وتنوع الموارد الطبيعية والانتاجية ، وبالتالى حاجتها الى التجارة الخارجية لتكملة احتياجاتها أو اعتمادها على الصادرات .

ومن الواضح أن مثل هذا المقياس بسيط فى مضمونه ولايمثل الحقيقة فى الكثير من الحالات ولهذا لايمكن الاعتماد عليه .

٢ ـ نسبة التجارة الى عدد السكان ، وهو عبارة عن نصيب كل فرد من سكان الدولة فى مجموع تجارتها الخارجية . ومن الواضح أن ارتفاع قيمة نصيب الفرد من التجارة الخارجية فى دولة معينة عن قيمة نصيب الفرد فى دولة أخرى ، يعنى أن التجارة الخارجية تمثل أهمية أكبر بالنسبة للبلد الاولى عنها بالنسبة للبلد الآخر .

وفى الواقع أن هذا المعيار اقرب من المعيار السابق الى التعبير عن مركز التجارة الخارجية فى تركيب الاقتصاد القومى .

٣ ـ الميل المتوسط للاستيراد والتصدير ، وهو عبارة عن النسبة مابين قيمة الواردات والصادرات والدخل القومى . والدخل القومى ما هو الا التعبير عن الناتج النهائى لمختلف أوجه النشاط الاقتصادى داخل البلاد . وارتفاع الميل المتوسط للاستيراد (أوالتصدير)فى دولة ما عنه فى دولة أخرى ، يعنى أن الاقتصاد القومى للدولة الاولى أكثر اعتمادا على الواردات (أو الصادرات) من الدولة الثانية .

هذا المعيار اكثر ارتباطا بالهيكل الاقتصادى عن المعيارين السابقين ، وأن كان كثيرا ما يستدعى الامر ، للتعرف على اسباب زيادة اعتماد دولة ما بدرجة اكبر من اعتماد دولة أخرى على التجارة الخارجية ، القيام بدراسات تفصيلية لهيكل الاقتصاد القومى فى البلدين .

٤ ـ نسبة المجموعات المختلفة للصادرات (خام ، نصف مصنع ، مصنع مثلا) والواردات (بحسب تصنيعها ، بحسب استخداماتها ، بحسب القطاعات الانتاجية) الى المجاميع الفرعية المقابلة لها ، والتى يتكون منها الناتج القومى .

ومما لاشك فيه أن هذا المعيار اكثر دقة من المعايير السابقة ، اذ انه يبين فى أى المجالات ، وعلى وجه التحديد ، يعتمد الاقتصاد القومى على التجارة الخارجية . وكذلك يساعد على الربط مابين تيارات التجارة الخارجية والتيارات الاقتصادية الداخلية ، وبذلك يكون اكثر فائدة فى العملية التخطيطية للتجارة الخارجية كما سنرى فيما بعد .

٥ ـ ميزان المدفوعات :

أن اعداد ميزان للمدفوعات الدولية ما هو الا تطبيق خاص لما جرى عليه العمل فى مجال المحاسبة للمشروعات التجارية والصناعية والزراعية حيث يطلق تعبير " ميزان " على بيان ذى جانبين : جانب تظهر فيه الاصول ، جانب تظهر فيه الخصوم لمشروع من المشروعات .

وهناك عدة تعريفات لميزان المدفوعات الدولية :

الاول : وهو التعريف الصرفى . وطبقا لهذا التعريف يشتمل ميزان المدفوعات على "بيان لمجموع الصفقات التجارية والمالية التى تتم بين الدولة والخارج والتى تؤدى الى عرض أو طلب عملات أجنبية فى فترة معينة من الزمن" .

الثانى : وهو التعريف الحسابى . وطبقا لهذا التعريف يشتمل ميزان المدفوعات على بيان لجميع الصفقات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى اقتصاد معين أو منطقة معينة (نقدية او جغرافية) والمقيمين فى الخارج اثناء فترة معينة من الزمن ، ذلك سواء اتخذت هذه الصفقات مظهرا فى سوق الصرف أو لم تتخذ .

ومن الواضح أن هذا التعريف أوسع وأكثر دقة من التعريف السابق للاسباب التالية :

- أنه طبقا للتعريف الاول يدرج فى ميزان المدفوعات الصفقات التى تؤدى الى تغير فى سعر الصوف ، أى فقط تلك الصفقات التى يترتب عليها عرض أو طلب العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية وذلك فى حين أنه طبقا للتعريف الثانى ، يدرج فى ميزان المدفوعات بعض العمليات التى لا تؤدى الى عرض وطلب العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية (مثال الهدايا العينية ، المقايضات السلعية والاستثمار العينى ... الخ)

- أن طبقا للتعريف الثانى تتم الصفقات مابين المقيمين فى الدولة والمقيمين فى الخارج . ولا نرغب فى المرحلة الحالية من الدراسة الدخول فى تحديد معنى المقيمين . وغير المقيمين ، حيث أن قواعد الرقابة على النقد عادة ما تتضمن تحديدا للمقيمين وغير المقيمين فضلا عن أن الرجوع الى مطبوعات صندوق النقد الدولى المختلفة تساعد كثيرا على تحديد مفهوم هذين التعبيرين . كما أن الامر قد يحتاج الى الدخول فى تفصيلات عن هذا الموضوع تتطلب وقتا طويلا .

وعادة ما يتضمن ميزان المدفوعات تفضيلات كثيرة ويعد تبعا لتقسيمات عدة أهمها التقسيم بحسب انواع العمليات المختلفة ، والذى يمكن تبسيطه على النحو التالى :

العمليات الجارية وتشتمل على :

- العمليات المنظورة (السلعية) .
- العمليات غير المنظورة (خدمات) .

العمليات الرأسمالية وتشتمل على :

- التحويلات البحتة (تحويلات الاعانات والتعويضات) .
- التحويلات الرأسمالية (طويلة وقصيرة الاجل) (١) .

ميزان الذهب والارصدة من العملات الاجنبية :

ومن الواضح أن كل من البنود السابقة يتضمن بنودا فرعية اكثر تفصيلا وكذلك من التقسيمات المعروفة للعمليات المدرجة ضمن ميزان المدفوعات التقسيم بحسب مناطق النقد الاجنبية (منطقة الاستيرليني ، الفرنك الفرنسي ، الدولار ..... الخ) . أو المناطق الجغرافية سواء كان ذلك على مستوى القارات (البلاد الفريقية ، البلاد الاوروبية ، البلاد الاسيوية) أو على مستوى تقسيمات اقل اتساعا ، (تحدد تبعا لاهميتها فى معاملات البلاد الدولية) ، أوالمناطق السياسية .

(دول غرب أوروبا ، دول شرق أوروبا ، الولايات المتحدة ..الخ) .

وفى الواقع ان الاخذ بتقسيم معين من هذه التقسيمات ، أو بمستوى معين من التفصيل أو الادماج ، يختلف من بلد الى بلد ، ويتوقف على ظروف كل منها . ولكن مما لاشك فيه أن أهم هذه التقسيمات ، هو التقسيم بحسب مناطق النقد نظرا لان قابلية تحويل عملة احدى البلاد الداخلية فى المنطقة النقدية

---

(١) التحويلات الرأسمالية قصيرة الاجل هى عبارة عن التغير فى الودائع المصرفية والقروض التجارية ذات الاجل القصير (اقل من سنة) .

الى مختلف عملات البلاد الداخلة فى المنطقة اوالعكس ، يعتبر من أهم الموضوعات التى تشغل بال المخطط عادة ، خاصة فى مجال العمل على تحقيق توازن فى ميزان المدفوعات ، على مستوى هذه المناطق النقدية .

حتمية التوازن فى ميزان المدفوعات :

ويجرنا الحديث السابق الى الكلام عن التوازن الاجمالى فى ميزان المدفوعات ومن المعروف فى هذا الصدد أن ميزان المدفوعات بطبيعته متوازن من الناحية للحسابية ، ويعنى ذلك ان الجانب الدائن فيه يساوى الجانب المدين . هذا فيما يتعلق بالتوازن الحسابى .

اما فيما يتعلق بالتوازن الاقتصادى فيجب التفرقة مابين حالتين :

الحالة الاولى :

وتتلخص فى وجود عجز فى ميزان العمليات الجارية تمت مقابلته عن طريق وجود فائض فى ميزان العمليات الرأسمالية طويلة الاجل . وفى هذه الحالة يمكن القول بأن ميزان المدفوعات متوازن ، لافقط من الناحية الحسابية بل ومن الناحية الاقتصادية ايضا ، وذلك طبعا خلال الفترة موضع الدراسة ولكن ليس من زاوية الفترة طويلة الاجل .

الحالة الثانية :

وتتلخص فى وجود عجز فى ميزان العمليات الجارية تمت مقابلته عن طريق القائض فى العمليات الرأسمالية قصيرة الاجل أو عن طريق السحب على الذهب والارصدة من العملات الاجنبية المتوفرة لدى البلاد .

وفى هذه الحالة يقال أن ميزان المدفوعات غير متوازن اقتصاديا لان هـــذا التوازن مؤقت بمعنى أن الدولة لا تستطيع أن تستمر فى فترة لاخرى علـــى هذا الحـــال ٠

وفى الواقع أن استمرار الوضع الاخير لفترة من الزمن يؤثر على ما يسمى بالسيولـة الدولة للاقتصاد القومى " اذ أن السيولـة الدوليـة تزداد بازديـاد ما تملكـــه من ذهب أو من حقوق قصيرة الاجل على الخارج ، أو بنقصان ودائع الاجانـــب فى بنوك الداخل أو أيـة وسيلة أخرى من وسائـل الدفع الدوليـة ٠ ويعـــنى هذا أن لديها رصيدا يعتبر موردا لقـوة شرائيـة فى الخارج متى ارادت أو ظهـرت الحاجة اليـــه ٠

وفى الواقع أن التفرقة السابقة فيمـا يتعلق بالتوازن الاقتصادى ترتبـــط فقط بالعمليات التى تدخل فى مجال العلاقات الاقتصادية الدوليـة ، ولا مدلـول لها من حيث التوازن الحقيقـى للاقتصاد القومى باكملـه ، اذ أن الامر يتوقـف الى حد كبـير على مدى استخدام تلك الموارد الرأسمالية الاجنبية (الطويلـة أو القصيرة الاجل) فى تمويل عمليات تخدم التنمية الاقتصادية وتساعد على زيـادة معدلات النمو الاقتصادى ٠

ثانيا : تقدير الواردات السلعية وطرق اعدادهـا

سوف نقتصر فى هذا الجزء من الدراسة على عرض طرق تقدير الـواردات السلعية بشىء من التفصيل ، دون التعرض للواردات من الخدمات أو مايسمى بالواردات غير المنظورة فى ميزان المدفوعات ، ويرجع ذلك الى عدة اسباب :

١ ـ أن نوع البيانات المتوفرة عن الواردات السلعية تختلف عن البيانات المتوفرة عن الواردات غير المنظورة ٠ ولذلك تختلف طرق التقدير الواجب اتباعها فى كل منها ٠

٢ ـ أن الواردات السلعية اكثر ارتباطا بالمجاميع الرئيسية التى تتضمنها الخطة من الواردات غير المنظورة ٠

٣ ـ أن الواردات السلعية أكثر اهمية من حيث تنفيذ الخطة عن الواردات غير المنظورة ٠

٤ ـ أن الواردات السلعية تمثل عادة الجزء الغالب من اجمالى الواردات ، منظورة وغير منظورة ، ولهذا تحتاج الى عناية اكبر من حيث التقدير ٠

وفى مجال الطرق المختلفة لتقدير الواردات السلعية التى تترتب عن وضع وتنفيذ خطة اقتصادية ، قصيرة أم طويلة الاجل ، نفرق ما بين طريقتين رئيسيتين ، وهما :

١ ـ طريقة التقدير الاجمالية ٠

٢ ـ طريقة التقدير التفصيلية ٠

١ ـ طريقـــة التقدير الاجماليـــة

ان التحليل الكينزى يقدم لنا فى هذا الميدان الادوات اللازمة للتقدير ٠ وطبقا لهذا التحليل علينا ان نتعرف اولا على العلاقات والمعاملات ما بين الواردات والمجاميع المحاسبية المختلفة ، وخاصة الناتج المحلى الاجمالى ٠ ونحصل على هذه العلاقـــات والمعاملات عن طريق الربط ما بين التغيرات فى هذه المجاميع والتغيرات فى الـواردات٠ وباستخدام مختلف هذه العلاقات والمعاملات المستمدة من الماضى نستطيع ان نحصـــل على التغيرات فى الوردات ، نتيجة للتغيرات فى المجاميع المحاسبية المأخوذة فـــى الاعتبـــار ٠

ولهذا سوف نبدأ بعرض مختلف انواع هذه العلاقات والمعاملات وطرق حسابهـا ، وفى النهاية سوف نذكر بعض التحفظات التى يجب ان نأخذها فى الاعتبار ، عنـــد استخدام هذه المعاملات كوسيلة للتقديـــر ٠

أ ـ المعاملات المختلفة :

نستطيع ان نفرق بين ثلاثة انواع من المعاملات ٠

ـ الميل الحدى للاستيراد وهو عبارة عن العلاقة ما بين الزيادة (أو النقصان) فـــى الواردات والزيادة فى الناتج او الدخل القومى ٠ وجدير بالذكر ، ان هذا المعامـــل عبارة عن النسبة ما بين الزيادات المطلقة فى كل من الواردات والناتج القومى ، وبتعبـير اخر يمثل نسبة ما يخصص من كل زيادة فى الدخل للحصول على سلع مستوردة ٠

ومن الواضح ان هذا المعامل ما هو الا تطبيق لفكرة الميل الحدى للاستهـــلاك فى ميدان التجارة الخارجية ٠ ولكن علينا ان نبادر بالقول ، بأن استخدام فكرة الميـــل الحدى للاستهلاك او تطبيقها فى ميدان الواردات له خطورته لسببين رئيسيين :

الاول : وهو ان الواردات تشتمل على انواع مختلفة من السلع منها الاستهلاكى ومنها الرأسمالى .

والثانى : ان الميل الحدى للاستهلاك يستند الى قوانين وقواعد ذات طبيعة نفسانية فى حين ان الميل الحدى للاستيراد يرتبط اساسا بالهيكل الانتاجى وليس بالاوضاع النفسية للمستهلك أو المستورد .

- الميل المتوسط للاستيراد وهو عبارة عن العلاقة ما بين اجمالى قيمة الواردات والناتج او الدخل القومى ، خلال الفترة المأخوذة فى الاعتبار .

ويوضح الميل المتوسط للاستيراد درجة اعتماد الاقتصاد القومى على الخارج اى انه يعبر اساسا عن علاقة هيكلية .

- المرونة الدخلية للاستيراد وهى عبارة عن العلاقة ما بين الميل الحدى للاستيراد والميل المتوسط للاستيراد ، اى بعبارة اخرى هى عبارة عن العلاقة ما بين الزيادة النسبية للواردات ، والزيادة النسبية للدخل أو الناتج القومى (معدل التنمية) .

أى $\frac{\Delta \text{و (الواردات)}}{\Delta \text{ر (الناتج او الدخل القومى)}} : \frac{\text{و}}{\text{ر}}$ أو $\frac{\Delta \text{و}}{\text{و}} : \frac{\Delta \text{ر}}{\text{ر}}$

ومن هذا نرى ان الميل المتوسط للاستيراد يعبر عن موقف او وضع معين ، والميل الحدى للاستيراد والمرونة الدخلية للاستيراد عن استعداد معين يوضح مدى رد الفعل لمجتمع ما ، من حيث مشترآواته من الخارج ، نتيجة للتغير فى الدخل .

ومن الواضح انه بالنسبة للتحليل الاقتصادى على وجه العموم يمكن القول بان لا شك فيه ان الميل الحدى للاستيراد والمرونة الدخلية للاستيراد ، هما المعاملان الاكثر صلاحية للاستخدام .

ففى حالة استخدام الميل الحدى للاستيراد نحصل على الزيادة فى الواردات نتيجة للزيادة فى الدخل او الناتج القومى ، وباضافة هذه الزيادة فى الواردات المترتبة على الزيادة فى الدخل ، الى اجمالى قيمة الواردات فى الفترة السابقة نحصل على اجمالى قيمة الواردات فى الفترة موضع الدراسة .

ومن ناحية أخرى ، فانه يمكن استخدام المرونة الدخلية للاستيراد للحصول على تقدير مباشر لاجمالى الواردات ، اذا ما توفر لدينا رقم قياس عن التغير فى الدخل او الناتج القومى خلال فترة معينة . وذلك لان هذا المعامل يجمع ما بين الميل المتوسط والميل الحدى للاستيراد . ففى الواقع يقيس الميل الحدى للاستيراد حجم التغير فى الواردات نتيجة للتغير فى الدخل اوالناتج القومى ، فى حين ان المرونة الدخلية للاستيراد تقيس نسبة هذا التغير او رد الفعل . ولهذا نستطيع القول بان المرونة الدخلية اكثر تطورا وشمولا عن الميل الحدى للاستيراد ، وهذا بدوره يجعلها اكثر صلاحية من حيث استخدامها فى تقدير الواردات والتنبؤ بها .

ب- المجاميع الواجب استخدامها :

لقد افترضنا فيما سبق عرضه ان الدخل والواردات يمثل كل منهما شيئا محددا وواضحا ، وانه قد تم تعريف وتحديد مضمون كل منهما تحديدا دقيقا وبما لا يدعو الى اللبس او الاختلاف من حيث المفاهيم .

ولكن نظرا لما تتضمنه المحاسبة القومية من تعريفات متعددة للمجاميع الرئيسية تبعا للزاوية التى تؤخذ فى الاعتبار عند قياسها ، تختلف من حيث ما تتضمنه من عناصر ، لهذا نرى انه لا بد لنا من تحديد ما هو مفهومنا للدخل والواردات تحديدا واضحا ودقيقا ، خاصة واننا بصدد استخدام هذه المجاميع لتقدير الواردات اى مدفوعاتنا الى العالم الخارجى بالعملات الاجنبية ، التى تترتب على تنفيذ خطة اقتصادية معينة .

ويمكن الحصول على جميع البيانات اللازمة لتقدير المركز الصافى للارصدة الحاضرة من مراقبة النقد حيث تصدر اسبوعية تبين المركز الصافى للارصدة من العملات الاجنبية ، وذلك فيما عدا ما يمثل خسارة فى اسعار السندات او الاوراق المالية التى يمكن الحصول عليها من البنك الاهلى .

ب- صافى حسابات غير المقيمين لجميع البنوك (اذا كانت مدينة) على ان تقسم هذه الحسابات الى :

(١) الحسابات الناتجة من اتفاقيات الدفع على ان يدخل فى حسابنا حد المديونية الواردة باتفاقات الدفع .

(٢) الحسابات الخاصة بالأفراد .

جـ - حصيلة الصادرات التى لم ترحل بعد وتشمل هذه حصيلة الصادرات التى لم يتم تحويلها بعد طبقا لقانون مراقبة النقد .

٢ - حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة من العملات الاجنبية :

ويجب التفرقة فى هذا الصدد بين :

أ - حصيلتنا المنتظرة من الصادرات المنظورة .

ب - حصيلتنا المنتظرة من الصادرات غير المنظورة .

جـ - حصيلتنا من قناة السويس.

وبجمع حصيلتنا وايراداتنا الخاصة بالبنود المذكورة سالبا (١ + ٢) ، نحصل على تقدير لامكانياتنا من وسائل الدفع الدولية فى فترة معينة ، ويراعى على قدر الامكان ان تكون البيانات الخاصة بهذه الايرادات مقسمة حسب العملات والبلاد . ويلاحظ ان هذا التقدير يمثل الحد الادنى لما يمكن التصرف فيه من وسائل الدفع الدولية .

(٢) المدفوعـــات

تتكون من العناصر الآتيـــة :

(١) المدفوعات اثناء المدة :

أ - الواردات - ويجب التفرقة فى هذا الصدد بين العناصر التالية :

١ - مدفوعاتنا عن الواردات المنظورة .

٢ - مدفوعاتنا عن الواردات غير المنظورة .

ب- صافى حسابات غير المقيمين لجميع البنوك اذا كانت دائنة :

ويجب ان يراعى فى هذا الصدد - اذا امكن - اضافة المبالغ اللازمة تحويلهـــا لسداد واردات تمت بناء على تراخيص سابقة لهذه المدة واتفق على دفعها علـــى اكثر من سنة . كما انه يجب ايضا طرح ما قد يستورد خلال السنة بوضع تنفيـــذ السياسة ويتفق على دفع قيمته على اكثر من سنة وبالتالى لن يدفع الا جزء مـــن قيمته خلال السنة موضع تنفيذ السياسة .

جـ - المشتريات الحكومية التى لا تتم عن طريق مراقبة النقد اذا امكن معرفتها . ويجمع هذه البنود المذكورة سابقا (أ + ب + ج) يكون لدينا صورة - كاملة عن الحـــد الاقصى للنقد المطلوب خلال المدة . ويجب ان توضح هذه البيانات عن مدفوعاتنـــا المتوقعة للخارج حسب العملة والبلد .

٣ - وسائل الدفع الموجودة فى آخر المدة

وهى تمثل حاصل طرح المدفوعات التى تمت خلال المدة من مجموع وسائـــل الدفع التى توفرت خلال المدة على ان تكون موزعة بحسب التوزيع لوسائل الدفـــع الموجودة فى اول المـــدة .

وتعرف المحاسبة القومية الدخل المحلى بانه ذلك المجموع الذى يشمل ويتضمن جميع الموارد من السلع والخدمات التى قامت بانتاجها جميع فروع النشاط الاقتصادى الموجودة داخل البلاد ، خلال فترة السنة .

أما الدخل القومى فهو عبارة عن الدخل المحلى + صافى عوائد عوامل الانتاج الاجنبية .

ونظرا لاننا نهتم ، على وجه الخصوص ، بتقدير السلع المستوردة خلال فترة مقبلة، اى بعبارة اخرى الطلب المحلى على السلع الاجنبية ، لذلك نرى انه من الافضل استخدام المفهوم المحلى للدخل او الناتج .

الناتج الاجمالى او الصافى :

ان العلاقة ما بين الناتج المحلى (من زاوية الانتاج) واستخداماته المختلفة (من زاوية الانفاق) تتمثل فى المطابقة الاساسية التالية وهى :

الناتج المحلى الاجمالى = الاستهلاك المحلى + الاستثمارات المحلية الاجمالية + الصادرات ـ الواردات

وتشمل الاستثمارات المحلية الاجمالية جميع الاضافات الى رأس المال المادى داخل البلاد خلال فترة السنة . وهى تتكون اساسا من جزئين : رأس المال الثابت ، التغير فى المخزون .

ولما كان هناك جزء من رأس المال الثابت يستهلك خلال الفترة ، لذلك يطلق تعبير الاستثمارات المحلية الاجمالية ، اذا لم يخصم ما يقابل استهلاك رأس المال الثابت خلال الفترة موضوع القياس . وبالعكس فى حالة خصم ما يقابل استهلاك رأس المال الثابت من مجموع الاستثمارات المحلية الاجمالية خلال الفترة فان تكوين راس المال يصبح صافيا .

والناتج المحلى الصافى ما هو الا الناتج المحلى الاجمالى مطروحا منه استهلاك رأس المال الثابت .

وعلى هذا فانه بالنسبة لموضوع دراستنا ، نرى انه من الأفضل استخدام الناتج المحلى الاجمالى . ويرجع ذلك الى ان الواردات من السلع الرأسمالية تتضمن جزءا من السلع الرأسمالية اللازمة للاحلال ، ذلك بالاضافة الى انه لا يمكن الفصل ما بين السلع الرأسمالية المستوردة لتركيب طاقات انتاجية جديدة وتلك اللازمة لعملية الاحلال .

جـ - طرق قياس المرونة الدخلية للاستيراد :

ان قياس المرونة الدخلية للاستيراد يستدعى ، كما سبق ان ذكرنا حساب الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى والواردات الحقيقية ، اى بعد استبعاد اثر التغير فى الاسعار او بتعبير اخر بالاسعار الثابتة .

طريقة حساب الواردات بالاسعار الثابتة : وتتلخص فى اعداد رقم قياس الكمية ثم ضرب الرقم القياسى لكل سنة على حدة فى قيمة الواردات فى سنة الاساس للحصول على قيمة الواردات بالأسعار الثابتة لكل من هذه السنوات .

ومن ابسط الطرق المعروفة لاعداد الرقم القياسى للكمية هو نسبة كمية الواردات فى سنوات المقارنة الى كمية الواردات سنة الاساس . ولكن يشوب هذه الطريقة عيبين رئيسيين وهى :

- ان وحدات الكميات لكل من السلع المستوردة ليست بالضرورة واحده .
- ان ذلك يعنى اننا نعطى السلع الثقيلة الوزن والقليلة القيمة وزنا اكبر فى الرقم القياسى ، وبالتالى تقلل من أهمية السلع الخفيفة الوزن والكبيرة القيمة فى تكوين الرقم . وهذا بدوره يؤدى الى ان الرقم القياسى سوف يتأثر اساسا بالتغيرات فى كميات السلع الثقيلة الوزن والقليلة القيمة فى حين ان التغيرات فى كميات الواردات من السلع الاخرى لن تؤثر عليه الا تأثيرا طفيفا جدا .

ولهذا فانه من الافضل اعداد رقم قياسى مرجع للكمية ، حيث ترجح الكميات المستوردة من كل سلعة ، تبعا لاهميتها فى الواردات .

واعداد هذا الرقم القياسى المرجح يتطلب ما يأتى :

- حساب رقم قياسى للكمية لكل سلعة على حدة .
- اعطاء وزن لكل من هذه السلع يتفق مع اهميتها فى الواردات .
- ضرب الوزن المعطى لكل من هذه السلع فى الرقم القياسى الذى سبق اعداده لكل منها ، وجمع حاصل ضرب جميع العمليات للحصول فى النهاية على رقم قياس مرجع لجميع الواردات .

وهناك ثلاثة وسائل حاليا لاجراء عمليات الترجيح واعداد الرقم القياسى للكمية . الاولى وهى تحديد الوزن تبعا لقيمة الواردات من كل سلعة فى فترة سنة الاساس مع تثبيت اسعار سنة الاساس (طريقة لاسبير) . والثانية عبارة عن تحديد الوزن تبعا لقيمة الواردات من كل سلعة فى سنة المقارنة مع الاخذ باسعار سنة الاساس (طريقة باشى) . والثالثة عبارة عن المتوسط الهندسى للرقمين القياسيين السابقين (طريقة ارفنج فيشر) .

ومن الواضح ان اختيار اى من الطرق السابقة يتوقف على الغرض الذى تهدف اليه الدراسة . ومن مزايا الطريقة الاولى انها تعزل عزلا تاما اثر التغير فى الاسعار . ولكن من عيوبها انه كلما طالت الفترة التى يعد عنها الرقم القياسى كلما زادت احتمالات حدوث تغيرات هامة هيكلية فى الواردات ، مما يؤدى الى عدم تمثيل الرقم القياسى للتطور الحقيقى فى كمية الواردات . وفيما يتعلق بالطريقة الثانية فانها تقلل من عيوب الطريقة الاولى فيما يختص باحتمال حدوث تغيرات فى هيكل الواردات ، ولكنها فى الوقت نفسه لا تعزل اثر التغير فى الاسعار عزلا تاما مما يجعلها اقل تمثيلا من الاولى لحقيقة التطور فى كمية الواردات . اما الطريقة الثالثة فانه يعيبها ايضا انها تشتمل على عيوب الطريقتين السابقتين فضلا عن ما يتطلب اتباعها من جهد كبير لانه يلزم لاعداد الرقم القياسى للكمية طبقا لهذه الطريقة اعداده اولا طبقا للطريقتين السابقتين .

ولهذا نعتقد ان افضل الطرق الواجب اتباعها لتحقيق ما نرمى اليه هى الطريقة الأولى اى طريقة لاسبير ، خاصة وانه من الممكن التغلب على عيوبها ، بتغيير فترة الاساس كلما لاحظنا حدوث تغيرات كبيرة فى هيكل الواردات ، أو فى مستويات الاسعار للسلع المختلفة .

وجدير بالذكر ان اعداد رقم قياس للكمية طبقا لهذه الطريقة ، لا يعنى اننا تغلبنا على جميع المشاكل فيما يتعلق باعداد سلسلة زمنية للواردات بالاسعار الثابتة ، اذ انه لا زالت هناك بعض المشكلات الأخرى مثل المعايير الواجب اتباعها لاختيار السلع التى تدخل فى تكوين الرقم القياسى ، وكذلك فيما يتعلق بالوسائل الواجب اتباعها لتحويل رقم قياسى غير شامل لجميع السلع الى رقم قياسى شامل .

طريقة حساب الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة :

هناك طريقتين رئيسيتين للحصول على الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة خلال فترة من الزمن والتى يمكن تلخيصها فيما يأتى :

- استخدام الارقام القياسية الممثلة للتطور فى المستوى العام للاسعار . اذ انه بقسمة الناتج المحلى الاجمالى على الرقم القياسى للاسعار ، نحصل على قيمة الناتج المحلى الاجمالى باسعار سنة الاساس . والرقم القياسى للاسعار الذى يستخدم عادة هو الرقم القياسى لاسعار الجملة ، نظرا لانه الرقم القياسى للاسعار الاكثر شمولا وعمومية ، حيث ان الرقم القياسى لاسعار التجزئة او لنفقة المعيشة لا يمثل التطور فى الاسعار الا بالنسبة لعدد محدود من السلع ، وعلى وجه الخصوص السلع الاستهلاكية .

وتتميز هذه الطريقة لحساب الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة ببساطتها المتناهية ، هذا بالاضافة الى توافر البيانات عن الارقام القياسية الاسعار الجملة ، حيث انه فى الغالب تقوم ادارات الاحصاء باعداد مثل هذا الرقم القياسى وبصفة دورية . ولهذا فان حساب الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة ، طبقا لهذه الطريقة لا يكلف جهدا كبيرا او يحتاج الى وقت طويل .

ولكن علينا ان نذكر ان لهذه الطريقة عيوبها . ومن اهم عيوبها وجود افتراض ضمنى عند تطبيقها ، الا وهو ان الاوزان المعطاه للسلع او المجموعات السلعية الداخلة فى تركيب الرقم القياسى للاسعار تتفق تماما مع اهميتها فى الهيكل الانتاجى للبلاد . ومن الواضح ان مثل هذا الفرض لا يمكن قبوله دون تحفظات ، وذلك لان الوزن الذى قد يعطى لسلعة او لمجموعة سلعية عند تركيب رقم قياسى للاسعار ، قد يختلف تماما عن الوزن الذى قد يعطى لها ، اذا ما أخذنا فى الاعتبار الهيكل الانتاجى للبلاد ويرجع السبب فى ذلك الى ان اعداد رقم قياسى لاسعار الجملة يهدف اساسا الى قياس التغير فى اسعار السلع الاكثر تداولا واهمية فى الاسواق ، وذلك فى حين ان الانتاج المحلى قد يتضمن الكثير من السلع التى لا تتداول كثيرا ، أو لا تتداول على الاطلاق فى الاسواق وبالرغم من ذلك فانها قد تمثل جزءا هاما فى الانتاج .

ومن العيوب الاخرى التى يمكن ذكرها ان الرقم القياسى لاسعار الجملة يعد اساسا لقياس التغير فى اسعار السلع فقط ، دون الخدمات . اما الناتج المحلى الاجمالى فانه يتضمن سلعا وخدمات فى نفس الوقت . ولهذا فان استخدام الرقم القياسى لاسعار الجملة للحصول على الناتج الاجمالى بالاسعار الثابتة يتضمن افتراض ضمنى الا وهو ان اسعار الخدمات تتغير بنفس نسبة التغيرات فى الاسعار للسلع ، وفى نفس الاتجاه . ومن الواضح ان هذا الافتراض قد لا يطابق حقيقة التغير فى اسعار الخدمات .

ولهذه العيوب الرئيسية بل ولغيرها من العيوب التى قد يتطلب عرضها الدخول فى تفصيلات كثيرة وعديدة ، نعتقد انه من المستحسن عدم استخدام مثل هذه الطريقة الا فى حالة استحالة او صعوبة استخدام طرق اخرى .

- اما الطريقة الثانية فهى عبارة عن استخدام الاسعار الفعلية السائدة فى سنة الاساس لاعادة حساب قيمة جميع العناصر المكونة للجدول الاقتصادى فى السنوات اللاحقة .

ومن الواضح ان استخدام هذه الطريقة يؤدى الى نتائج اكثر دقة وتمثيلا للحقيقة ، عن تلك التى نصل اليها باستخدام الطريقة السابقة نظرا لانها تستبعد كلية العيوب السابقة . ولكن علينا ان نذكر ايضا انها تحتاج الى بذل جهود كبيرة ، فضلا عن انها تحتاج الى وقت اطول .

ومن ناحية اخرى نود ان نوضح ان تفضيل مثل هذه الطريقة لا يعنى انها سليمة تماما ، ولا يشوبها اية عيوب ، اذ ان اختيار سنة الاساس على اعتبار انها سنة عادية ، وما يلى ذلك من الاخذ بالاسعار الفعلية السائدة خلالها على اعتبار انها تمثل اسعارا طبيعية ، يتضمن قدرا كبيرا من التحكم ويؤثر تأثيرا كبيرا على نتائج الحساب وعلى هذا فان ما نعنيه على وجه التحديد ، هو ان استخدام هذه الطريقة افضل بكثير من استخدام الطريقة الاولى ، وانه من المفضل والمستحسن استخدامها كلما امكن ذلك .

وبحصولنا على القيمة الحقيقية للواردات والناتج المحلى الاجمالى ، نستطيع قياس المرونات الدخلية للاستيراد ، سواء فى الفترة القصيرة للتعرف على تطورها من سنة الى اخرى ، او فى الفترة الطويلة عن طريق استخدام الطرق الاحصائية المختلفة لقياس معاملات الارتباط او معاملات الانحدار . ولكن علينا ان نذكر دائما عدم وجود توافق زمنى ما بين التغيرات فى الناتج المحلى واثار هذه التغيرات - على الواردات الفعلية ، اذ لابد من مرور فترة معينة من الزمن حتى تظهر اولى اثار التغير فى الناتج المحلى على الواردات الفعلية . ولهذا لابد من تحديد هذه الفترة الزمنية عند قياس المرونات الدخلية للاستيراد .

د - بعض التحفظات على استخدام هذه المعاملات كوسيلة للتقدير :

ويمكن ارجاع هذه التحفظات الى انواع ثلاثة ، بالرغم من تداخلها ، وذلك بغرض تسهيل عرضها .

١ ـ التحفظات ذات الطابع الاحصائى : وتتضمن ثلاث نقاط رئيسية : الأولى فيما يتعلق بطريقة اعداد الرقم القياسى للواردات . وفى هذا الصدد لقد سبق لنا تفضيل استخدام طريقة لاسبير للاسباب التى سبق ذكرها . وطبقا لهذه الطريقة يمكن اختيار سنة اساس ثابتة او سنة اساس متحركة . وفى حالة اختيار سنة اساس ثابتة فانه يجب علينا ان نتأكد من انها سنة عادية سواء بالنسبة لقيمة او كمية الواردات . ولكن ما هى المعايير التى يمكن نستند اليها للتعرف على ما اذا كانت السنة المختارة سنة عادية ام غير عادية ؟

فى الواقع لا يوجد حتى الآن معايير موضوعية للتعرف على ما اذا كانت السنة المختارة كسنة اساس عادية ام غير عادية ، ولهذا عادة ما يضطر الباحث الى الاستناد على معايير معنوية ، والتى كثيرا ما تختلف من باحث الى آخر ، مما يؤدى الى الاختلاف فى الفترة المختارة كفترة الاساس .

ومن الواضح ان مثل هذه المشاكل قد تؤدى الى التشكيك فى مدى فائدة استخدام الارقام القياسية لحساب الواردات الحقيقية (بعد استبعاد اثر التغيرات فى الاسعار . ومما يزيد الامر تعقيدا ان الترجيح يتم على اساس قيمة السلع او المجموعات السلعية المستوردة ، خلال فترة الاساس .

ولكن من ناحية اخرى ، قد يرى البعض ان القضاء على مثل هذه العيوب ، يقتضى استخدام فترة اساس متحركة ، اذ ان ذلك سوف يقضى على مشكلة اختيار فترة اساس عادية ، وبالاضافة الى ذلك فان الاساس الذى يبنى عليه الترجيح سوف يتغير من سنة الى اخرى ، وبهذا نستطيع ان نستبعد السلع التى تتضاءل قيمة الواردات منها من سنة الى اخرى ، وادخال السلع التى تتزايد اهميتها فى الواردات بمرور الوقت . وجدير بالذكر ايضا ان هناك من الاساليب الاحصائية ما يمكن ارجاع الارقام القياسية التى تعد على اساس فترة اساس متحركة الى ارقام قياسية ذات فترة اساس ثابتة (طريقة السلسلة) .

ولكن هل هذه الطريقة لاعداد الارقام القياسية خالية من العيوب ؟ من المؤكد ان الاجابة على مثل هذا التساؤل بالنفى لسببين رئيسيين : الأول ان اثر التغيرات فى الاسعار لا يستبعد كلية كما هو الحال فى الطريقة الأولى (فترة اساس ثابتة) . والثانى ان ارجاع الرقم القياسى الذى يبنى على فترة اساس متحركة الى رقم قياسى ذو فترة اساس ثابتة ، كثيرا ما يؤدى الى نتائج غير دقيقة خاصة فيما لو كانت الفترة المأخوذة فى الاعتبار طويلة ، وذلك فضلا عن ان اى ـ خطأ فى احدى حلقات السلسلة تؤدى الى تراكم الاخطاء فى بقية السلسلة ، واخيرا فانه فى حالة ما اذا كانت الفترة التى يعد عنها الرقم القياسى طويلة ، فان النتائج التى نصل اليها باستخدام هذه الطريقة ليست بافضل من النتائج التى نصل اليها فى حالة الرقم القياسى ذو فترة الاساس الثابتة .

وباختصار ، نستطيع القول بان استخدام اى من الطريقتين ، لن يؤدى الى الحصول على صورة قريبة من الحقيقة ، لتطور الواردات الحقيقية ، الا فى حالة ما اذا كانت الفترة التى يعد عنها الرقم القياسى قصيرة نسبيا .

ومن عيوب اعداد الرقم القياسى لكمية الواردات ، انه يفترض ضمنا ان السلع الداخلة فى تركيبه ، لا تتغير من حيث النوع او الجودة ، وتظل دائما متجانسة خلال الفترة التى يعد عنها الرقم القياسى . ومن الواضح ان مثل هذا الفرض بعيد عن الحقيقة ، اذ انه كثيرا ما يتغير نوع السلعة وجودتها ، نتيجة للتغير فى الاذواق والعادات والاسعار والتقدم الفنى .... الخ .

واخيرا فانه من المعروف ان عدد السلع التى تدخل فى تركيب الرقم القياسى محدود ، نظرا لصعوبة ادخال جميع السلع المستوردة فى تركيبه . وكثيرا ما يلجأ الاحصائى الى اختيار السلع التى تدخل فى تركيب الرقم القياسى طبقا لمعايير مختلفة (اهميتها من حيث قيمة الواردات منها ، ان تكون من السلع التى يمكن توصيفها توصيفا دقيقا اى شرط التجانس ... الخ) ، مراعاة للمحافظة على جودة الرقم القياسى ، وتوفيرا للجهد والوقت . ولهذا فان قيمة السلع التى تدخل فى تركيب الرقم اقل من اجمالى

قيمة الواردات ، أى ان نسبة الشمول للرقم تكون عادة اقل من ١٠٠٪ . وعلى هذا فانه نظرا لعدم شمول الرقم الذى يعد مبدئيا لجميع الواردات ، فيضطر الاحصائى الى استخدام بعض الوسائل الاحصائية لجعله شاملا . الا ان الوسائل الاحصائية التى تستخدم تفترض ضمنيا ان اسعار السلع التى لم تدخل فى تركيب الرقم القياسى كانت تتغير فى نفس اتجاه اسعار السلع التى دخلت فى تركيبه ، وكذلك بنفس النسبة .

وفى الواقع انه بالرغم من وجود هذا الفرض ، الذى قد لايتفق ووقائع الامور ، الا انه من الافضل استخدام مثل هذه الطرق الاحصائية لتحقيق ـ الشمول الكامل . ويرجع ذلك الى ان عدم استخدام هذه الطرق ، يعنى اننا نأخذ بفرض آخر ، اكثر بعدا عن الحقيقة ، وهو ان كمية السلع التى لم تدخل فى تركيب الرقم القياسى تتغير فى نفس اتجاه السلع التى دخلت فى تركيب الرقم القياسى وبنفس النسبة . ومن الواضح ان الفرض الأول قد يكون اقرب الى الحقيقة من الفرض الثانى .

الثانية : فيما يتعلق باعداد الرقم القياسى للناتج المحلى الاجمالى الحقيقى . وفى هذا الشأن سبق ان ذكرنا ، فيما يتعلق بالطريقة الثانية لاعداده ، ان ـ اختيار سنة الاساس يؤثر تأثيرا كبيرا على نتائج الحساب ومدى تمثيله للتطور فى الناتج المحلى الحقيقى . ويرجع ذلك الى ان تطور الاسعار للسلع المختلفة التى تستخدم لاعادة حساب الناتج المحلى الاجمالى يختلف من سلعة الى اخرى ففى حالة ما اذا اخذنا بالاسعار السائدة فى سنة الاساس ، فان السلع التى تتغير اسعارها بنسبة اقل من التغير فى مستوى الاسعار العام تحظى بوزن اكبر فى السنة محل الدراسة عند حساب الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة (اى باسعار سنة الاساس) . وكذلك العكس صحيح فى حالة السلع التى تتغير اسعارها بنسبة اكبر من التغير فى مستوى الاسعار العام . ولهذا نستطيع القول بانه من الممكن الحصول على ارقام مختلفة للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة لسنة معينة ، نتيجة للتغير فى فترة الاساس وبالتالى نظام الاسعار الذى يتخذ اساسا للحساب .

وفى الواقع لا يجب لوم الاحصائى على عدم امكانه التغلب على مثل هذه المشكلات، لانه فى حقيقة الامر ، لا يوجد هناك حل كامل لها حتى الآن . وكذلك علينا ايضا ان لا نبالغ فى اهمية هذا العيب ، اذ انه لا يعتبر خطيرا الا فى حالة حدوث تغيرات كبيرة فى الاسعار ، وكذلك فى حالة حساب سلسلة زمنية طويلة للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة نظرا لاحتمال حدوث تغيرات رئيسية فى تركيبه ومكوناته . وذلك يعنى ايضا ان خطورة مثل هذا العيب تكاد تختفى فى حالة ما اذا لم تحدث تغيرات كبيرة فى الاسعار ، وكذلك فى حالة حساب الناتج المحلى الاجمالى لفترة زمنية قصيرة نسبيا .

والى جانب هذا العيب العام الذى يشوب اعداد سلسلة من الارقام للناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة ، هناك ايضا بعض العيوب التى ترجع اساسا الى بعض الظروف الخاصة باقتصاديات البلاد النامية ، وهى :

- تفشى ضخامة ظاهرة الاستهلاك الذاتى فى هذه البلاد . ولما كان من الصعب قياس الحجم الحقيقى للاستهلاك الذاتى على وجه الدقة فان ذلك يؤثر على مدى صحة تمثيل الارقام التى تعدها هذه البلاد للناتج او لحقيقة وتطور النشاط الانتاجى فى هذه البلاد ومما يزيد الامر صعوبة ان حجم الاستهلاك الذاتى يتغير من سنة لأخرى تبعا للتطور فى الظروف الاقتصادية عامة ، والتطور فى معدلات التنمية الاقتصادية ، ومدى فاعلية السياسات التى تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادى داخل الاقتصاد القومى .

- اختلاف مدلول الاثمان ما بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة اقتصاديا ففى البلاد النامية لا يتكون السعر نتيجة للتفاعل ما بين قوى العرض والطلب كما هو الحال فى البلاد المتقدمة . وذلك يرجع الى عدم وجود اسواق منظمة فى جميع انحاء البلاد . وفى حالة وجود مثل هذه الاسواق فى بعض المراكز التجارية الهامة فان اثرها على تكوين الاسعار على مستوى البلاد باكملها ، محدود للغاية ، نظرا لصعوبة المواصلات وما يترتب عليها من عدم وجود علاقات وروابط وثيقة ما بين الاسواق المختلفة . ولهذا نستطيع القول ، ان نظام الاسعار الذى يستخدم فى قياس ذلك الجزء من الناتج

المحلى الاجمالى ، الذى لا يستهلك ذاتيا ويتداول فى الاسواق ، لا يتكون فى الواقع نتيجة للتفاعل ما بين قوى العرض والطلب ، وبالتالى لا يمثل السلم التفضيلى للقيم الخاص بالمجتمع محل الدراسة ، تمثيلا سليما . ومن الامثلة التى يمكن ان تعطى فى هذا المجال ، والتى نلمسها جميعا ، وجود فروق شاسعة فى اسعار السلعة الواحدة من منطقة الى اخرى داخل البلاد .

والثالثة : تتعلق بعامل الزمن او ما يمكن تسميته بالفترة اللازمة لحدوث رد الفعل . ومن المعروف ، فى هذا المجال ، ان التغيرات فى الدخل او الناتج لا تؤثر فى نفس اللحظة على الواردات ، بل لابد من مرور فترة زمنية معينة ما بين الزيادة فى الدخل والزيادة فى الواردات .

ولتحديد الثغرة الزمنية المثلى نلجأ عادة لحساب عدة معاملات ارتباط ما بين الدخل والواردات ، يستند كل منها الى افتراض معين فيما يتعلق بطول الثغرة الزمنية . ومن الواضح ان الثغرة الزمنية التى تؤدى الى تحقيق اكبر معامل للارتباط تمثل فى الحقيقة الثغرة الزمنية المثلى . ولكن علينا ان نذكر ايضا ان هذه الثغرة الزمنية لا تمثل فى الواقع الا متوسط تقريبى لفترات رد الفعل لمختلف انواع الواردات ، وكذلك السنوات التى تدخل فى حساب معامل الارتباط ، وبالتالى فانها لا تمثل الحقيقة تمثيلا دقيقا . ولكن يقلل من اهمية هذا العيب ان معاملات الارتباط عادة ما تعد عن فترة طويلة نسبيا ، مما يسمح بالمقاصة ما بين الانحرافات المختلفة .

٢ ـ التحفظات ذات الطابع الاقتصادى :

ان استخدام مثل هذه الوسيلة للتقدير يتضمن ثلاث فروض اساسية وهى :

أ ـ عدم حدوث تغيرات رئيسية وهامة فى الهيكل الاقتصادى . ويرجع ذلك الى ان المعاملات المستخدمة مستمدة من الماضى ، وان استخدامها لتقدير الواردات فى المستقبل يفترض ثبات العناصر المختلفة التى استخدمت فى حسابها .

ومن الواضح ان مثل هذا الفرض غير سليم ، نظرا لان التنمية الاقتصادية تهدف اساسا الى احداث تغييرات فى الهيكل الانتاجى والاقتصادى للبلاد . وعادة يحدث هذا التغيير فى اتجاهين مختلفين . الاول وهو انشاء صناعات جديدة . والثانى هو احداث تجديد فنى فى بعض اوجه النشاط الانتاجى القائمة داخل البلاد . ومما لا شك فيه ان هذه التغييرات تؤثر على حجم ونوع الواردات ، سواء عن طريق ظهور الحاجة الى استيراد بعض السلع التى لم تكن تستورد من قبل او عن طريق احلال الانتاج المحلى لبعض السلع محل الواردات منها .

ب – عدم حدوث تغييرات هامة فى توزيع الدخل واستخداماته المختلفة ويرجع ذلك الى ان افتراض ثبات المعاملات المستمدة من الماضى ، يعنى افتراض توزيع الزيادة فى الدخل ما بين فئات الدخل المختلفة ، على نفس النمط الذى كان سائدا فى الماضى . وكذلك أن استخداماته سوف تسير طبقاً لنفس القواعد التى كانت تحكم استخداماته فى الماضى .

ومن الواضح ان الفرض الضمنى الاول يبعد كلية عن الحقيقة اذ ان التنمية الاقتصادية تؤدى الى تغيير فى الهيكل الانتاجى ، وهذا بدوره يؤدى الى تغيير فى نمط توزيع الدخل بين فئات الدخل المختلفة هذا فضلا عن وجود عوامل اخرى كثيرة سياسية واجتماعية تصحب عادة عمليات التنمية وتؤدى الى احداث تغييرات فى توزيع الدخل ، ابعد مدى من التغيرات التى تحدث نتيجة للتغير فى الهيكل الانتاجى .

اما بالنسبة للفرض الثانى فمن الواضح ان حدوث تغييرات فى نمط توزيع الدخل تؤدى بطبيعة الحال الى حدوث تغييرات هامة فى استخداماته المختلفة . كما انه فى حالة قبول الفرض الخاص بعدم حدوث تغيير فى نمط توزيع الدخل ، فان الزيادة فى الدخل لن توجه الى الاستخدامات السابقة ، على نفس النمط وبنفس النسب التى كانت سائدة فى الماضى ومن ثم يمكن القول بأن عدم صحة الفرض الثانى الخاص بالاستخدامات على درجة من الوضوح بحيث لا يحتاج الى تعليق .

جـ ـ افتراض عدم حدوث تغيرات هامة فى المستوى العام للاسعار وكذلك الاسعار النسبية . ويرجع ذلك الى انه عند حساب المعاملات نأخذ فقط بالتطور فى الناتج او الدخل الحقيقى وكذلك الواردات الحقيقية ، أى بعد استبعاد اثر التغير فى الاسعار . ومن الواضح ايضا ان استبعاد اثر التغير فى الاسعار لا يعنى فقط ثبات المستوى العام للاسعار على ما كان عليه من فترة الاساس ، بل يفترض ايضا عدم حدوث تغيرات تذكر فى الاسعار النسبية .

ومن الواضح انه لا يمكن التسليم بصحة هذين الافتراضين فى حالة البلاد النامية ، التى تتبع اسلوب التخطيط من اجل الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية ، وما يتبع ذلك من تغيرات هيكلية فى مختلف المجالات الاقتصادية . وعلينا ان نذكر ايضا أن الخطة الاقتصادية عادة ما تغطى فترة طويلة الاجل نسبيا ، تهدف خلالها الى احداث تغيرات رئيسية فى الاقتصاد القومى .

ولكن من ناحية اخرى ، هناك العديد من الاعتبارات الاخرى التى تخفف من عيوب هذين الافتراضين ، واهمها ان الطرق الاحصائية التى تستخدم حاليا لاستبعاد اثر التغير فى الاسعار ، لا زالت غير كافية لاستبعاد اثر هذه التغيرات كلية . وعلى هذا فانه يمكن القول بان الطريقة التى تستخدم حاليا لحساب معاملات الاستيراد ، لا تأخذ فقط بالتغيرات فى الدخل او الناتج دون التغيرات فى الاسعار ، بل تتضمن الى حد ما بعض اثار هذا النوع الاخير من التغيرات .

٣ ـ التحفظات ذات الطابع التنظيمى :

ان استخدام هذه الطريقة لتقدير الواردات يفترض ايضا عدم وجود اية

عقبات أو صعوبات تعترض طريق التدفقات السلعية من الخارج الى الداخل ، وعلى هذا فان أية زيادة فى الدخل تؤدى الى زيادة فى الواردات وأن تدفق هذه السلع من الخارج لن يقابله أية صعوبات ولن يثير أية مشاكل خاصة جديده .

ومن الواضح أن مثل هذا الغرض غير سليم ، اذ كثيرا ما تتضمن خطط التنمية بعض الاجراءات الجديدة فى مجال السياسة التجارية (رسوم جمركية جديده) قيود كمية جديدة ، اجراءات جديدة فيما يتعلق بالرقابة على النقد .

وبالاضافة الى ذلك فانه يجب علينا أن نذكر أن الرغبات الجديدة للاستيراد التى تترتب على الزيادة فى الدخل ، لاتعبر عن نفسها مباشرة لدى المصدرين الاجانب بل تصل اليهم عن طريق منظمات التجارة الخارجية الموجودة داخل البلاد .

ومن أجل ان تستطيع مثل هذه المنظمات التعبير بسرعة على الاحتياجات الى الاستيراد ، لابد أن تكون قادرة أولا على التعرف على نوع الاحتياجات المحلية بسرعة وبدقة ، ثانيا على الاتصال بالمنتجين او المصدرين لهذه السلع فى الخارج ، فى اقصر وقت ممكن .

وهنا يجدر الاشارة الى انه عادة ما يصحب التنمية تغيير فى هيكل الاحتياجات المحلية الى الاستيراد ، على وجه العموم ، وظهور الحاجة الى استيراد سلع جديده لم تكن تستورد من قبل ، على وجه الخصوص . ولهذا فقد يحتاج الامر ، الى مرور بعض الوقت حتى تستطيع هذه المنظمات التعرف على نوع الاحتياجات المحلية من السلع الاجنبية على وجه العموم مما يؤدى الى تعطيل تدفق السلع اللازم استيرادها من الخارج .

وكذلك يمكننا ان نضيف ان التعرف على مصادر الاستيراد للسلع الجديدة قد يحتاج الى دراسات واتصالات متعددة فى اتجاهات مختلفة ، لاختيار افضل هذه المصادر من حيث امكانيات التوريد وشروط التبادل المختلفة . وهذا بطبيعة الحال لا يتم بسهولة ويسر .

ومن ثم فانه يتبين لنا احتمال ظهور عقبات وصعوبات جديدة قد تعرقل التيارات والتدفقات السلعية من الخارج الى الداخل ، تضعف كثيرا من ذلك الطابع الميكانيكى التى تتصف به هذه المعاملات عند التفكير فيها من الوجهة النظرية البحتة فقط دون الاخذ بالاعتبارات العملية والتطبيقية .

وفى ختام هذا الجزء من الدراسة ، نرى لزاما علينا ان نكرر ما سبق ذكرناه ، بان هذه الطريقة الاجمالية ما هى الا طريقة تقريبية جدا ، لتقدير الواردات فى اطار خطة خمسية ، ولهذا لا يجب ان تستخدم الا فى المراحل الاولى من التخطيط لاعطاء تقديرات اجمالية وتقريبية . وكذلك فانه بمجرد الانتهاء من وضع الخطوط العامة للخطة ، والتحقق من تناسقها بصفة عامة ، لابد من اعداد تقديرات تفصيلية تعتمد على الربط ما بين المجاميع الفرعية المكونة للمجاميع الرئيسية سواء كان ذلك بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى ، او بالنسبة للواردات ، ومن ثم فانه قد يترتب على ذلك استخدام طرق مختلفة للتقدير تناسب كل منها نوع العلاقات والروابط ما بين مختلف المجاميع الفرعية التى تؤخذ فى الاعتبار .